تونس
فليسقط نظام بن علي!

www.socialistworld.net
موقع لجنة اممية العمال
2011/12/01

لوقف القمع، من أجل التضامن الدولي!

نسخة مترجمة من مقال نشر لأول مرة على موقع اليسار الثوري (اللجنة لأممية العمال في فرنسا)

التحرك الثوري غير المسبوق والذي بدأ قبل شهر في تونس لا يزال مستمر. لقد بدأ كحدث 'يومي'، ولكن كحدث يفضح الوضع الحقيقي للمجتمع التونسي: صودر من قبل الشرطة كشك بائع فاكهة شاب لأنه لم يكن لديه رخصة. وكان ذلك يعني فعلياً رميه في الشارع من خلال حرمانه من السبيل الوحيد لمساعدة عائلته، وذلك في حين أن المنتجات المصادرة انتهى بها المطاف، وبوضوح، في أيدي الشرطة. وفي بلد حيث لا يكاد يوجد عدالة للفقراء رفض التاجر الشاب فكرة أن يصبح عبئاً على عائلته فأشعل نفسه بالنار في مكان عام كاحتجاج يائس. في بعض الأحيان يمكن أن يثير عمل كهذا حركة جماهيرية، فبدأت الحركة الثورية في سيدي بوزيد وغيرها من المدن وفي المناطق المحرومة الوسطى والغربية وانتشرت عبر البلاد كلها: ضد هذا الوضع الذي لا يطاق وضد الغطرسة والفساد من قبل ذوي السلطة وضد حياة البؤس وعدم وجود مستقبل لائق.

وبدأت الحركة بتحرك من قبل الخريجين الشباب العاطلين عن العمل – 37% من الخريجين هم عاطلون عن العمل لمدة 3.5 سنوات بعد الانتهاء من دراساتهم – وهي تشمل الآن جميع الشباب وكذلك جزءاً كبيراً من السكان بما في ذلك المدن في الشمال والمناطق السياحية على البحر.

القمع والتسييس

كما هو الحال دائماً، لقد استجابت الحكومة التونسية بالقمع الوحشي والعشوائي. وبشكل ملحوظ ألقت القبض على العديد من الشباب المدونين وذلك للسيطرة على المعلومات وإسكات أي صوت مخالف. ففي مطلع كانون الثاني / يناير أطلقت قوات الدولة الذخيرة الحية في بعض المظاهرات: في القصرين على سبيل المثال، أطلق ضباط الشرطة وأسراب خاصة النار على المتظاهرين من أسطح المنازل ويتم الآن الحديث عن عشرات القتلى.

وإذا كانت الحالة الكارثية الاجتماعية وعدم وجود فرص للشباب أول مشغلات للحركة، فالآن أصبحت هيكلية المجتمع التونسي برمته تحت الاستجواب. فالمطالب الاقتصادية والمطالب السياسية تنخلط مع بعضها البعض وتُرفع مطالب على نحو متزايد بإزالة الرئيس زين العابدين بن علي. وتتخذ الحركة طابع جماهيري لا سيما في صفوف الشباب، والاضرابات تتضاعف في الجامعات والكليات، والحكومة في ذعر فأمرت بإغلاق كل المدارس والجامعات في محاولة لوقف تحركات واضرابات الشباب.

وأصبحت الحركة تأخذ طابعاً تمردياً وعلى الرغم من أن الصحفيين يتحدثون عن "أعمال شغب"، فالمستهدف هو في المعظم المباني الحكومية. وعلى الرغم من الروابط لبعض قادة النقابة المركزية، الاتحاد العام التونسي للشغل، مع الديكتاتورية، لقد اضطر الاتحاد أن يقدم دعمه للحركة، وأربعة اتحادات (النقل والتعليم والصحة والموانئ) اقترحت حتى ضرورة الاضراب العام. وكان إضراب المحامين فعالاً بنسبة 95% وواجه القمع الشديد. من الواضح أن تنظيم الاضراب العام ضد الحكومة هو الخطوة الضرورية لمواصلة النضال.

للتخلص من ديكتاتورية الشرطة

إن تونس مكمولة بقبضة زين العابدين بن علي الحديدية منذ الانقلاب الدستوري في نوفمبر/ تشرين الثاني 1987. والشرطة بما في ذلك القطاع "المدني"منها لديها كل الحق بتوقيف أي شخص كان تحت أي ذريعة. فبدأ يختمر الغضب المتزايد منذ سنوات في حين أن سياسة بن علي تخدم دائماً مصالح التونسيين الأغنياء والامبريالية الفرنسية والإيطالية على وجه الخصوص. وقبل عامين تجرأ ساركوزي حتى أن يقول أن "الديمقراطية قد حققت تقدماً كبيراً في ظل حكم زين العابدين بن علي".

وتحتكر العشيرة في السلطة ثروة البلاد ويسود الفساد والمحسوبية في حين أن الغالبية العظمى من الناس يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وكل الحياة السياسية مسيطر عليها، فالمعارضة السياسية هي في الحقيقة مصطنعة تماماً وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي (حزب الرئيس بن علي) هو مجرد آلة لتوفير مراكز ووظائف لذوي الامتثال لرغبات عشيرة زين العابدين بن علي.

وتحاول الحكومة سحق الحركة وهي تقترح "تدابير" ليست فقط غير كافية ولكن تشمل أيضاً أكاذيب سافرة. فالسياسة الاقتصادية المقبلة لدى نظام الحكومة لن يخدم سوى مصالح شركات العولمة الأوروبية في حين أن السياسيين يأخذون الرشوات في هذه العملية. ويُفرض على 40-60% من القوى العاملة أن تعمل في القطاع غير الرسمي. وفي الوقت نفسه يتم إنشاء مناطق تجارة حرة واسعة (بنزرت ، تونس...) حيث الحقوق النقابية لا وجود لها وحيث الأجور متدنية للغاية وذلك لصالح الشركات متعددة الجنسيات فقط لا غير. والبنية التحتية كالنقل على وجه الخصوص غير كافية في المدن التي شهدت تزايداً في عدد سكانها على مدى السنوات الـ20 الماضية.

فمن الواضح أن الطبقة الحاكمة ليس من شأنها أن تتنازل من حيث الحقوق الديمقراطية، إذ أن مركزها في رأس الدولة يسمح لها بتخصيب نفسها. ولكنها بالتأكيد لم تكن تدرك أن هذه الحركة أعمق وأقوى من أي وقت مضى وغير مسبوقة أو معروفة في تونس، وأنه لدى هذه الحركة إمكانات ثورية.

"نحن لا نريد هذه الحياة بعد الآن"

يجب أن يجد هذا التمرد الطريق إلى الأمام وذلك لأن الوضع قد تغير الآن، ففي حين أن المناقشات السياسية تنتشر هناك عدم وجود استراتيجية ومنظمة جماهيرية للعمال والشباب والمزارعين الصغار وجماهير المدن الفقيرة. وعلاوة على ذلك يبدو أن جزءاً من الجيش رفض أن يقمع الحركة. إن الحاجة ملحة لإنشاء لجان منظمة في الأحياء والكليات والجامعات وأماكن العمل وتكوين لجان من الجنود تضع الأساس لتنسيق الحركة ولتطوير استراتيجية لإسقاط النظام الحاكم.

الأغلبية الساحقة من التونسيين لا يريدون هذه الحياة بعد الآن حتى لو تم استبدال بن علي الذي حل محل بورقيبة بعد فترة وجيزة من "مظاهرات الخبز" في عام 1984، لذا إن هيكل النظام ذاته الذي يجب تغييره. في ظل الرأسمالية سيكون الاقتصاد التونسي دائماً في يد بضعة فاسدين وشركات العولمة، و"جنّة" الشركات السياحية الدولية الكبرى ستستمر في حرمان السكان التونسيين من وسيلة عيش لائقة وحقيقية والشباب من مستقبل حقيقي.

خلال فترة طويلة تحت حكم بورقيبة ادعى النظام التونسي أنه "اشتراكياً"، ولكن هذا كان قناعاً وكانت السياسة السائدة تخدم مصالح الرأسماليين على الرغم من بعض التنازلات. إن تأميم وسائل الإنتاج الرئيسية، الموانئ والبنوك الخ تحت سيطرة العمال والسكان وتحت إدارتهم الديمقراطية ستضع الأساس لمجتمع حر وديمقراطي حقاً في تونس - مجتمع اشتراكي حقيقي. هذا هو الطريق الذي ينبغي إتباعه من قبل الثورة التونسية التي قد بدأت فهناك حاجة ملحة لبناء حزب مستقل للطبقة العاملة والشباب للدفاع عن هذا المنظور.

على تضامننا أن يكون موجهاً بأكمله إلى الشعب التونسي الذي يناضل ولتسقط ديكتاتورية بن علي وعصابته!